الأمم المتحدة

A/HRC/57/38

الجمعية العامة

Distr.: General
25 June 2024
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والخمسون

9 أيلول/سبتمبر – 9 تشرين الأول/أكتوبر 2024

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير الفريق العامل المعني بالحق في التنمية عن دورته الخامسة والعشرين (جنيف، 13-17 أيار/مايو 2024)

الرئيس- المقرر: ضمير **أكرم**

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمة 3

ثانياً – تنظيم الدورة..... 3

ثالثاً – موجز المداولات..... 5

ألف – البيانات العامة 5

باء – جلسة التحاور مع المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية ومع رئيسة آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية .. 10

جيم – الترابط ما بين الحق في التنمية وبين العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية..... 12

دال – الترابط ما بين الحق في التنمية وبين العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 13

هاء – مساهمة الحق في التنمية في مكافحة التمييز، بما فيه التمييز العنصري 15

واو – برنامج عمل الدورة السادسة والعشرين من دورات الفريق العامل..... 16

رابعاً – الاستنتاجات والتوصيات..... 18

ألف – الاستنتاجات 19

باء – التوصيات..... 20

المرفق

قائمة المشاركين 22

أولاً- مقدمة

1- أُعدّ هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 3/9، الذي قرر فيه المجلس أن يجدّد ولاية الفريق العامل المعني بالحق في التنمية إلى أن ينجز المهام التي أسندها إليه المجلس في قراره 4/4، وأن يعقد الفريق العامل دورة سنوية تستغرق خمسة أيام عمل وأن يقدم تقاريره إلى المجلس.

2- وتتلخص ولاية الفريق العامل المعني بالحق في التنمية، كما أنشأتها لجنة حقوق الإنسان في قرارها 72/1998، في رصد واستعراض ما يحرَز من تقدم في تعزيز الحق في التنمية وتنفيذه على الصعيدين الوطني والدولي على النحو المبين في إعلان الحق في التنمية، مع تقديم توصيات بشأنه ومواصلة تحليل العقبات التي تحول دون التمتع الكامل به، مع التركيز في كل سنة على التزامات بعينها منصوص عليها في الإعلان؛ واستعراض التقارير وأي معلومات أخرى تقدمها الدول ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية عن العلاقة بين ما تقوم به من أنشطة وبين الحق في التنمية؛ وتقديم تقرير عن مداولات الفريق العامل في كل دورة كي تنظر فيه لجنة حقوق الإنسان، مع تضمينه المشورة المسداة إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن تنفيذ الحق في التنمية، وإدراج ما يقترحه من برامج ممكنة لتقديم المساعدة التقنية، بناءً على طلب البلدان المهتمة، بهدف تعزيز تنفيذ الحق في التنمية.

3- وشدد مجلس حقوق الإنسان، في قراره 18/54، على أهمية تنفيذ ولاية الفريق العامل، وأقر بضرورة بذل جهود متجددة للخروج من المأزق السياسي الحالي في الفريق العامل حتى يتسنى له الاضطلاع بولايته في الوقت المناسب على النحو الذي حددته لجنة حقوق الإنسان في قرارها 72/1998 ومجلس حقوق الإنسان في قراريه 4/4 و9/39 وأعرب المجلس أيضاً عن تقديره للرئيس – المقرر للفريق العامل على تقديمه مشروع الصك الملزم قانوناً[1] وقرر أن يقدم إلى الجمعية العامة مشروع العهد الدولي الخاص بالحق في التنمية للنظر فيه والتفاوض عليه ثُم اعتماده[2]. وأحاطت الجمعية العامة علماً بذلك المقرر في قرارها 203/78.

ثانياً- تنظيم الدورة

4- عقد الفريق العامل دورته الخامسة والعشرين في الفترة من 13 إلى 17 أيار/مايو 2024. وافتتح الدورة رئيس قسم الحق في التنمية في المفوضية السامية لحقوق الإنسان وخاطبها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان[3]. وفي بيان مسجل بالصوت والصورة، سلط المفوض السامي الضوء على الأزمات العالمية غير المسبوقة، ولا سيما النزاعات المحتدمة التي تلحق ضرراً فادحاً بحقوق الإنسان، وعلى تفاقم عدم المساواة والفقر والجوع، والأزمة الكوكبية الثلاثية، وتطوير تكنولوجيات جديدة دون تنظيم، ومستويات الديون الثقيلة التي تفرض تكاليف متزايدة على البلدان النامية وتعيق تمتع الناس بحقوقهم في التعليم والصحة والحماية الاجتماعية. فتنفيذ الحق في التنمية بفعالية أكبر أمر حاسم في هذا السياق، لا سيما بسبب نطاقه الواسع والحلول الفعالة التي يشجع على الأخذ بها. ويتضمن الحق في التنمية حق الأفراد والشعوب في المشاركة الحرة والهادفة في التنمية وفي الاستفادة العادلة منها. وهو يرتكز على

(1) A/HRC/54/50.

(2) انظر قرار مجلس حقوق الإنسان 18/54.

(3) جميع البيانات متاحة على هذا الرابط: https://www.ohchr.org/en/events/events/2023/24th-session-working-group-right-development.

حتمية تكافؤ الفرص أمام جميع الناس والتوزيع العادل للموارد والفرص الاقتصادية لفائدة الجميع، بما في ذلك البلدان التي غالباً ما يتم إقصاؤها. وأكد المفوض السامي من جديد دعم المفوضية لمداولات الدول بشأن مشروع العهد الدولي الخاص بالحق في التنمية، المعروض على الجمعية العامة، وشجع جميع المشاركين على المساهمة في المناقشات بحسن نية ودون اعتماد خطاب مثير للشقاق، وعلى ترك المسائل السياسية الحزبية جانباً.

5- وأعاد الفريق العامل في اجتماعه الأول، المعقود في 13 أيار/مايو 2024، انتخاب ضمير أكرم بالتزكية رئيساً - مقرراً. وذكّر الرئيس - المقرر في بيانه الافتتاحي بولاية الفريق العامل المتمثلة في رصد واستعراض ما يتحقق من تقدم في تعزيز الحق في التنمية وفي تنفيذه. وأشار إلى العديد من العمليات التي نفذها الفريق العامل منذ إنشائه في عام 1998، ولا سيما تفاعله مع الخبير المستقل المعني بالحق في التنمية آنذاك ومع دراساته المواضيعية، وتعاونه مع فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بإعمال الحق في التنمية، ومناقشاته في عام 2016 التي تناولت مجموعة معايير إعمال الحق في التنمية كما أعدها الرئيس - المقرر، ونظره في مشروع معايير إعمال الحق في التنمية ومشروع معاييره الفرعية التنفيذية. ومع ذلك، لم يتمكن الفريق العامل من إحراز تقدم كبير في الاضطلاع بولايته طوال تلك الفترة. ونظراً لعدم إحراز تقدم، طلب مجلس حقوق الإنسان لعام 2018 إلى الرئيس - المقرر إعداد مشروع صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية بغية مناقشته في إطار الفريق العامل. وبمساعدة فريق من الخبراء القانونيين ذوي الكفاءة العالية، طرح الرئيس - المقرر على الفريق العامل في عام 2018 مشروع نصٍّ لصك ملزم قانوناً تفاوضت عليه الدول في دورات لاحقة للفريق العامل. وبناءً على طلب المجلس، قدم الرئيس - المقرر مشروع النص النهائي المسمى بالعهد الدولي الخاص بالحق في التنمية، إلى المجلس في عام 2023[(4)]. وبعد ذلك، أحال المجلس النص إلى الجمعية العامة لوضعه في صيغته النهائية واعتماده في وقت مبكر[(5)].

6- وأكد الرئيس - المقرر أن الفريق العامل سينظر في الترابط ما بين الحق في التنمية من جهة وبين العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى، كما سينظر في مساهمة الحق في التنمية في مكافحة التمييز، بما فيه التمييز العنصري. وشدّد على أهمية التفكير في التنمية باعتبارها عملية تتوخى تحسين رفاه جميع الأفراد والمجتمعات المحلية وصون كرامتهم وتتضمن السعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية حقوق الإنسان وتعزيز الممارسات المستدامة، بما يضمن ترك كوكب مزدهر للأجيال القادمة. وقد نجح الفريق العامل في التوعية بالحق في التنمية وزيادة فهمه، وبقي في طليعة من صاغوا الخطاب الدولي بشأن التنمية ضمن الإطار الأوسع لحقوق الإنسان، مما شجّع الحوار والتعاون والدعوة إلى إجراء إصلاحات في السياسة العامة والأخذ بزمام مبادرات في هذا الشأن. وشجع الرئيس - المقرر أعضاء الفريق العامل على المساهمة البنّاءة بطرح استبصاراتهم وخبراتهم ووجهات نظرهم لأجل تبيُّن حلول وتوصيات عملية للنهوض بالحق في التنمية.

7- واعتمد الفريق العامل بعد ذلك جدول أعماله وبرنامج عمله[(6)].

8- وخلال الدورة، استمع الفريق العامل إلى بيانات عامة وتحاور مع المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية ورئيس آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية. كما بحث الفريق العامل الترابط ما بين العهد

(4) قرار مجلس حقوق الإنسان 7/51.

(5) قرار مجلس حقوق الإنسان 18/54.

(6) A/HRC/WG.2/25/1.

الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من جهة وبين الحق في التنمية من جهة أخرى، ومساهمةَ الحق في التنمية في مكافحة التمييز، بما فيه التمييز العنصري، وبرنامج عمل الدورة السادسة والعشرين من دورات الفريق العامل.

ثالثاً- موجز المداولات

ألف- البيانات العامة

9- أدلى ببيانات ممثلو الدول التالية: الاتحاد الروسي وإثيوبيا وإريتريا وأستراليا وإندونيسيا وأوغندا (نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز) وإيران (جمهورية - الإسلامية) وباكستان وتونس وجامايكا والجزائر والجمهورية العربية السورية وجنوب أفريقيا ودولة فلسطين وزمبابوي والسنغال وسيراليون والصين وغامبيا (نيابة عن المجموعة الأفريقية) وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكابو فيردي والكاميرون وكوبا وكولومبيا والكويت وليسوتو وماليزيا ومصر وملاوي والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والهند. وأدلى ببيان أيضاً ممثل عن الاتحاد الأوروبي. كما أدلى ببيان ممثل مركز الجنوب، وهو منظمة حكومية دولية. وأدلت ببيان كل من المنظمات غير الحكومية التالية: رابطة جماعة البابا جيوفاني الثالث والعشرين، التي تدخلت أيضاً باسم المنظمات غير الحكومية ذات التوجه الكاثوليكي التابعة للفريق العامل المعني بالحق في التنمية التابع لمنتدى جنيف، ومركز أوروبا - العالم الثالث ومنظمة تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاتحاد النسائي الدولي للسلام العالمي[7].

10- وقالت أوغندا (نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز) إن رؤساء الدول والحكومات، في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة التاسع عشر لرؤساء دول أو حكومات حركة بلدان عدم الانحياز، التي اعتُمدت في كانون الثاني/يناير 2024، قد اتفقوا على تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في التنمية، باعتباره حقاً عالمياً وغير قابل للتصرف وجزءاً لا يتجزأ من جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً. وفي الوثيقة الختامية، أعاد رؤساء الدول والحكومات التأكيد أيضاً على الحاجة الملحة إلى تحويل الحق في التنمية إلى حقيقة واقعة بالنسبة للجميع. فيجب أن يكون محورياً بالنسبة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأن يدمَج في السياسات الوطنية وفي صميم السياسات والأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة، وكذلك في النظام المالي الدولي والنظام التجاري الدولي المتعدد الأطراف. وفضلاً عن ذلك، شدد رؤساء الدول والحكومات على واجب الدول أن تتخذ خطوات لتيسير إعمال الحق في التنمية وعلى أهمية التعاون الدولي الفعال في إعمال ذاك الحق وتخطّي التحديات التي تعوق تقدُّمه. ورحب رؤساء الدول والحكومات أيضاً بالانتهاء من وضع مشروع العهد الدولي الخاص بالحق في التنمية وبتقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان كما رحبوا بقرار المجلس 18/54 الذي يحيل النص إلى الجمعية العامة لمزيد من النظر. ومن شأن التبكير باعتماد العهد أن يساعد في تفعيل الحق في التنمية.

11- وأقرت غامبيا (باسم المجموعة الأفريقية) بدور التعاون الإقليمي في إعمال الحق في التنمية. فالاستراتيجيات الإقليمية المشتركة ذات أهمية بالغة بالنسبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وزيادة الرفاه

(7) رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين وجمعية تآخي القلوب ومؤسسة كاريتاس الدولية - الاتحاد الدولي للجمعيات الخيرية الكاثوليكية وجمعية بنات المحبة لمار منصور دو بول ورابطة الرهبان الدومينيكيين المناصرين للعدالة والسلام - جماعة الوعّاظ ومعهد ماريا أوسيلياتريتشي الدولي لأتباع دون بوسكو الساليزيين والمنظمة الدولية للحق في التعليم وحرية التعليم والحركة التبشيرية الدولية في الأوساط الاجتماعية المستقلة ومنظمة الإنسانية الجديدة ورابطة القديسة تيريزا ومنظمة العمل التطوعي الدولي من أجل المرأة والتعليم والتنمية.

الاجتماعي والاقتصادي للسكان في جميع أنحاء العالم. وسلطت المجموعة الأفريقية الضوء على تنفيذ الاتفاقية المنشئة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية باعتبارها مثالاً على تكامل إقليمي يهيئ بيئة مواتية للتنويع الاقتصادي وللتصنيع في جميع أنحاء القارة. ومن الأمثلة الأخرى التي سيقت الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وهي أداة للرصد الذاتي تتوخى زيادة الشفافية والمساءلة والحوكمة الفعالة في صفوف الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، والمبادرات التي اتُّخذت في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) في عدد من المجالات، من بينها التعليم والصحة والهياكل الأساسية والاستدامة البيئية. وتتماشى هذه الجهود مع مبادئ الحق في التنمية المتمثلة في المشاركة وعدم التمييز والمساءلة. فمن شأن إدماج الحق في التنمية في السياسات الوطنية والأطر الإقليمية أن يضمن اتسام مبادرات التنمية بعدم الإقصاء وبالاستدامة والتوافق مع معايير حقوق الإنسان. وحثت المجموعة الأفريقية الدول على اعتبار ما حققته مبادراتها الإقليمية من نجاح نماذجَ لتنفيذ الحق في التنمية على نحو تعاوني وفعال، ودعت إلى مواصلة التعاون والدعم الدوليين تشجيعاً لهذه المبادرات الإقليمية.

12- وأعرب ممثل الاتحاد الأوروبي عن التزام الاتحاد الأوروبي بتنفيذ خطة عام 2030 وبتحقيق أهداف التنمية المستدامة: فقد وضع إعمالَ حقوق الإنسان جميعها واستئصال الفقر والتصدي للتمييز ولأوجه عدم المساواة حتى لا يُترك أحد خلف الركب في صميم سياساته لأجل التعاون الإنمائي. ويتجلى التزام الاتحاد الأوروبي في كون الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أكثر من يقدم المساعدات الإنمائية في العالم. وأبرز الاتحاد الأوروبي أن موقفه من الحق في التنمية يتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، استناداً إلى مبدأ عالمية جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها وتشابكها وتعاضدها، حيث يكون الأفراد، باعتبارهم ذوي الحقوق، هم المحور وتكون الدول مكلّفة بواجبات. ويقع على عاتق كل دولة الالتزام بإعمال حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، إعمالاً تاماً وهي أول من يتحمل المسؤولية عنه. فلا بد من التنفيذ الفعال للالتزامات الدولية القائمة في ميدان حقوق الإنسان كي تهيَّأ الشروط المسبقة اللازمة لإعمال الحق في التنمية، وليس العكس؛ فالتنمية تساهم في التمتع بحقوق الإنسان، بيد أنه لا يجوز مطلقاً اتخاذ السعي لتحقيقها مبرراً لانتهاك حقوق الإنسان. ويتجلى النهج القائم على حقوق الإنسان الذي يتبعه الاتحاد الأوروبي في سياسته التنموية وفي التزامه بالتعاون. والاتحاد الأوروبي في طليعة مانحي المساعدات الإنمائية الرسمية في العالم، ويسعى جاهداً في الوقت نفسه أيضاً إلى دعم قدرات البلدان الشريكة على الوفاء بالتزاماتها في ميدان حقوق الإنسان. وشرح الاتحاد الأوروبي أيضاً بعضاً من برامج الاتحاد الأوروبي العديدة للتعاون الإنمائي والشراكات الإنمائية في مختلف المناطق، وحتى في مجال حماية البيئة والأمن الغذائي والحصول على الماء وخدمة الصرف الصحي، باعتبارها من الممارسات الجيدة.

13- وأكدت باكستان الروابط المتعاضِدة بين الحق في التنمية وبين غيره من حقوق الإنسان. فثمة حاجة إلى مزيد من التعاون والاستثمار الدوليين لإعادة بناء الاقتصادات والمجتمعات ولتعافيها من آثار جائحة الفيروس التاجي (كوفيد-19) والكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية العالمية، وإلى دعم جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية. ودعت باكستان إلى زيادة إدماج الحق في التنمية في الإطار الدولي لحقوق الإنسان اعترافاً منها بأن جميع حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة وبأنها مترابطة ومتشابكة.

14- وشددت كوبا على حتمية الحق في التنمية في سياق عالمي من التفاوتات العميقة ما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، والتي لا تزال قائمة بسبب هيكل مالي غير عادل. وقد أعاق تزايد العجز المالي والدين الخارجي وانعدام الأمن الغذائي والبطالة والفقر المدقع تنفيذَ خطة عام 2030 في البلدان النامية. ومما يفاقم التحديات عدمُ الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية وأثر التدابير القسرية الانفرادية. ويتعيّن دعم جهود البلدان النامية بنقل التكنولوجيا وتمويل التنمية بشروط عادلة وخلق قدرات

وطنية والتعاون بين الشمال والجنوب. وفي إشارة إلى مشروع العهد الدولي الخاص بالحق في التنمية، قالت كوبا إن تفعيل الحق في التنمية كقاعدة إلزامية سيحوّل الجهود المبذولة لأجل ضمان تنفيذه العملي وإزالة العقبات التي تعترض تنفيذه إلى حقيقة ملموسة.

15- ولاحظت مصر أن دستورها يؤكد على الحق في التنمية باعتباره من حقوق الإنسان، وذكّرت استراتيجيتها للتنمية المستدامة 2020 التي تتوخى تحقيق التنمية الشاملة. فلا يمكن للجهود المبذولة لتنفيذ الحق في التنمية وتعزيزه أن تثمر إلا بوضع إطار قانوني ملزم وشامل غايتُه تعزيز الحق في التنمية على جميع المستويات.

16- وشددت الكويت على أهمية الحق في التنمية في تحقيق التنمية المستدامة للجميع. فالتحديات العالمية والإقليمية تتطلب حلولاً مبتكرة تستلزم مزيداً من الحوار والتعاون. وأكدت الكويت التزامها بالتنمية من خلال صندوق التنمية الاقتصادية العربية الذي يدعم مشاريع في مجالات الزراعة والطاقة والصناعة والمياه والصرف الصحي والصحة والتعليم.

17- ولاحظت فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) العوامل العالمية التي تعيق إعمال الحق في التنمية في بلدان الجنوب، ومن جملتها الفقر والأزمات المالية الدولية ونقص نقل التكنولوجيا والعواقب السلبية التي تخلفها النماذج المالية الرأسمالية. فهناك حاجة إلى تعددية الأطراف وإلى نموذج متجدد يعزز التعاون والتضامن الدوليين، ويمكّن الشعوب من تقرير مصيرها في احترامٍ تام للقانون الدولي. وتم التشديد على تطبيق التدابير القسرية غير القانونية الانفرادية التي تعيق بشكل خطير تحسين ظروف معيشة السكان والتمتع الكامل بالحق في التنمية. ومن شأن اعتماد مشروع العهد الدولي الخاص بالحق في التنمية أن يعزز العدالة الاجتماعية وأن يمهّد الطريق إلى عالم يكفل أكبر قدر من الرفاه للجميع.

18- وشددت الكاميرون على أهمية وضع الحق في التنمية في صميم جميع حقوق الإنسان، مسلطةً الضوء على التعاون الدولي وعدم الإقصاء والعدالة الاجتماعية والاستدامة. ودعت الكاميرون الدول إلى حل الخلافات بشأن صك ملزم قانوناً خاص بالحق في التنمية، وشجعت الفريق العامل على مواصلة استكشاف حلول مبتكرة للنهوض بإعمال هذا الحق.

19- وشددت إريتريا على دعمها للتنفيذ الفعال للحق في التنمية وعلى تطلعها إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع الإنصاف والعدالة الاجتماعيين استناداً إلى نُهج متمحورة حول الناس ولا تقصي أحداً. وشددت إريتريا على أن عملية التنمية تتطلب تعاوناً دولياً، مؤكدة أن الحق في التنمية ليس استجداءً وإنما هو دعوة لإعادة هيكلة النظام الدولي الحالي بحيث تصبح التنمية ممكنة.

20- وقالت تونس إن التأخير المتكرر في إعمال الحق في التنمية قد حرم الملايين من الناس من حقوقهم في الصحة والتعليم والغذاء. وأكدت تونس من جديد دعمها لاعتماد مشروع العهد الدولي الخاص بالحق في التنمية من أجل الممارسة الفعالة للحق في التنمية والمساهمة في استئصال الفقر.

21- وأكدت السنغال مجدداً التزامها بالحق في التنمية وبمبادئه التوجيهية، مقرةً بأن الحماية الاجتماعية من الروافع الأساسية في الحد من الفقر وعدم المساواة. وأقرت السنغال بالآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 والنزاعات المسلحة والتفاوتات الاقتصادية، ودعت إلى نظام دولي متّحد يتيح تنسيقاً أفضل لأجل تخفيف عبء الديون ونقل التكنولوجيا وتوطيد الديمقراطية والحكم الرشيد.

22- وأقرت الجزائر بصلة جميع حقوق الإنسان ببعضها البعض، ولا سيما بالصلة بين الحق في التنمية والحق في تقرير المصير، إلى جانب ممارسة السيادة الكاملة على الثروات والموارد الوطنية. وسلطت الجزائر الضوء على تعاونها الإنمائي في جميع أنحاء أفريقيا، وأقرت بلزوم التضامن الدولي لإعمال الحق في التنمية، ودعت الدول إلى دعم مشروع العهد الدولي الخاص بالحق في التنمية.

23- وشرحت جامايكا بإيجاز كيف أن التخطيط الاستراتيجي الطويل المدى قد أوجد إحساساً قوياً بالالتزام بمعالجة الثغرات التي تشوب التنمية المستدامة، وأطلعت الحضور على ممارسات فضلى مستقاة من رصدها الوطني لجهود إعمال الحق في التنمية، الذي شمل مجموعة واسعة من ذوي المصلحة وممثلي الشباب. ولا تزال للمساعدة الدولية أهمية حيوية في معالجة القضايا النُّظمية السائدة التي تعيق جهود التنمية، مثل تقييدات الحصول على تمويل التنمية وقلة التكيف مع المناخ وقلة تنويع الصادرات.

24- ووصفت زمبابوي الحق في التنمية بأنه محوري بالنسبة لخلق فرص جديدة للنمو الاقتصادي عن طريق توليد فرص العمل والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وينبغي إعمال الحق في التنمية للجميع بتحقيق التنمية المتمحورة حول الناس وجعل جدول أعمال التنمية لا مركزياً. وللتعاون الدولي أهمية بالغة في زيادة قدرة البلدان النامية على استغلال الاقتصاد الرقمي وما يكمن فيه من إمكانية إحداث تحوُّل في سبل العيش وبعْث روح جديدة في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

25- ورحبت الصين بما تحقق من تقدم باتجاه إبرام صك ملزم قانوناً خاص بالحق في التنمية ودعت الدول إلى التوصل إلى توافق في الآراء من أجل تهيئة بيئة مؤسسية تكون مواتية أكثر لإعمال هذا الحق. ويستلزم الحق في التنمية، بوصفه حقاً من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، اتّباعَ نهج متمحور حول الناس لأجل حل مشكلة الفقر ويوفر إطاراً شاملاً للقضاء على الأسباب الجذرية وراء النزاعات، وحمايةَ الحقوق الأساسية وتلبية تطلعات الناس إلى حياة أفضل. وينبغي توطيد التعاون الدولي بإقامة شراكات واسعة لا تقصي أحداً حتى يُضمن نقل التكنولوجيا وإصلاح النظام المالي الدولي بشكل فعال.

26- ورحبت إندونيسيا بإحالة مشروع العهد الدولي الخاص بالحق في التنمية إلى الجمعية العامة ودعت إلى تفعيله من أجل تمتع الجميع بالحق في التنمية دون تمييز، ولا سيما في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وجددت إندونيسيا التزامها بدعم البلدان الأخرى من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والشراكات التي تركز على الحصول على خدمات الصحة والتعليم والتمويل.

27- وقالت ماليزيا إنه ينبغي دمج الحق في التنمية في الخطط الوطنية. وبما أن إعمال هذا الحق من حقوق الإنسان عبارة عن جهد جماعي، فقد دعت ماليزيا المجتمع الدولي إلى استخدام كل ما أوتي من أدوات، بما فيها دعم التبكير باعتماد مشروع العهد الدولي الخاص بالحق في التنمية. فالاستدامة والازدهار والابتكار والاحترام والثقة والتعاطف أبعاد أساسية بالنسبة لمجتمع لا يُقصى فيه أحد وهي الطريق إلى التنمية الكلّية.

28- وقد رحبت جنوب أفريقيا بإحالة مشروع العهد الدولي الخاص بالحق في التنمية إلى الجمعية العامة، مع إقرارها بأنه لا غنى عنه في جعل الحق في التنمية حقيقة واقعة بالنسبة للجميع. ومشاكل التنمية هي الأسباب الكامنة وراء العديد من المشاكل العالمية المعاصرة المتعددة الأوجه؛ ولأجل معالجتها، هناك حاجة ملحة لبناء مجتمعات عادلة لا يُقصى فيها أحد. ومن شأن تفعيل الحق في التنمية أن يستفيد من الجهود المبذولة والممارسات الفضلى، بما فيها تلك المستقاة من مناطق مثل أفريقيا، عندما يكون تفعيل الحق في التنمية ملزماً قانوناً.

29- ورحبت جمهورية إيران الإسلامية بوضع مشروع العهد الدولي الخاص بالحق في التنمية في صيغته النهائية رغم اختلاف الآراء في السابق، وأعربت عن اعتقادها أن من شأن وجود إطار ملزم قانوناً أن يرسخ تنفيذ الحق في التنمية وأن يشجع على مزيد من التعاون الدولي. ويضطلع الفريق العامل بولاية واضحة لرصد ما يحرَز من تقدم في تعزيز وتنفيذ الحق في التنمية على النحو المنصوص عليه في إعلان الحق في التنمية.

30- وقالت كابو فيردي إنه يتعين أن ينطوي تنفيذ الحق في التنمية على استئصال الفقر وعدم المساواة، وإنه يتعيّن حماية الكوكب باستخدام الموارد على نحو مستدام. وسيكون من الصعب تحقيق هذه الأهداف دون دمقرطة الهيكل المالي الدولي ودون التصدي للارتفاع الحاد في مستويات الدين الذي يعاني العديد من البلدان النامية جرّاءه.

31- وأكد الاتحاد الروسي على عدم قابلية حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، للتجزئة وعلى ترابطها وعالميتها، باعتبارها أساساً لمكافحة الفقر، مشدداً على ما ينطوي عليه هذا الحق من إمكانات هائلة لتحسين نوعية الحياة ولتشجيع مجتمع مزدهر. ومن التهديدات التي تحيق بتلك الأهداف تعميقُ التقسيم الطبقي الاجتماعي وعدم إعطاء الأولوية لاحتياجات أشد الفئات ضعفاً في البلدان المتقدمة.

32- وأعربت الجمهورية العربية السورية عن تأييدها لجميع ولايات المجلس المتعلقة بالحق في التنمية، وشجعت العمل على تبيُّن الحلول لأجل تخطّي التحديات التي تفاقم أوجه عدم المساواة وتترتب عليها آثار سلبية بالنسبة لإعمال الحق في التنمية. وأضافت أن هناك حاجة إلى التخاوض بحسن نية في المناقشات المتعلقة بمشروع العهد الدولي الخاص بالحق في التنمية.

33- وشددت ليسوتو على ترابط جميع حقوق الإنسان وعلى عالميتها، ودعت الدول إلى العمل على وضع قواعد ومعايير دولية لتقوية تلك الروابط، بما في ذلك وضع صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية.

34- وقالت المملكة العربية السعودية إن التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية شاملة، وإنها عامل أساسي بالنسبة لإعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتؤدي المملكة العربية السعودية، من خلال ما تنفذه من برامج المساعدات الإنمائية، دورَ شريك استراتيجي للتنمية المستدامة حيث إنها توفر الموارد المالية والتقنية والبشرية للبلدان النامية في جميع أنحاء العالم.

35- وقد أعربت المملكة المتحدة عن التزامها بالتعاون الدولي لأجل ضمان إقامة اقتصادات قوية من خلال التنمية المستدامة. وأيدت المملكة المتحدة نهجاً قائماً على حقوق الإنسان في التنمية مثلما ورد في خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. فينبغي لكل دولة أن تتطور وتنمو اقتصادياً، لكنه لا ينبغي أن تحكم مثلَ هذا النهج معاهدةٌ جديدة لحقوق الإنسان. وقررت المملكة المتحدة المشاركة في المفاوضات في نيويورك بحسن نية معربةً عن عدم موافقتها على محاولات بعض البلدان الإصرار على لغةٍ في العهد الدولي الخاص بالحق في التنمية تضع التنمية الاقتصادية قبل الالتزامات في ميدان حقوق الإنسان.

36- وسلطت إثيوبيا الضوء على الترابط والتشابك ما بين التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان، ولاحظت التحديات التي تعيق إعمال الحق في التنمية في غياب معاهدة ملزمة قانوناً. وقبلت إثيوبيا فكرة أن المسؤولية عن التنمية تقع في المقام الأول على عاتق كل دولة، لكنها أكدت أنها مسؤولية دولية في نهاية المطاف. ورحبت إثيوبيا بالصك الملزم قانوناً باعتباره فرصة لإعادة تأكيد التزامها بالحق في التنمية وبالسعي إلى تفعيله وإعماله بشكل كامل.

37- وأعربت أستراليا عن التزامها بخطة عام 2030 وبأهداف التنمية المستدامة، لكنها أقرت ببطء ما تحقق من تقدم وبتعرضه للخطر جرّاء جائحة كوفيد-19. وأوصت أستراليا بمضاعفة العمل على تنفيذ خطة عام 2030 بشكل ملموس وبالانخراط في السياسة المحلية التي تركز على أهداف التنمية المستدامة توخياً لتحقيق التنمية لفائدة الجميع. وتوفر معاهدات القانون الدولي لحقوق الإنسان القائمة إطاراً شاملاً لإعمال حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية.

38- ولاحظت ملاوي التراجع التاريخي للحق في التنمية إلى الدرجة الثانية من الحقوق، ودعت إلى اعتماد معاهدة ملزمة قانوناً تجعل تفعيل الحق في التنمية ممكناً. وتعاني بلدان تقع في جنوب الكرة

الأرضـية من أوجه عدم مسـاواة كبيرة مرتبطة بالمظالم التاريخية، وينبغي أن يكون السـباق إلى ضـمان إعمال الحق في التنمية سريع الوتيرة وواسع النطاق وراديكالياً وملحاً.

39- ورحبت سـيراليون بمشـروع العهد الدولي الخاص بالحق في التنمية باعتباره خطوة مهمة على طريق تعزيز إطار عالمي للحق في التنمية. وشجعت سيراليون جميع ذوي المصلحة على البدء في حوار بنّاء والتوصـل إلى توافق في الآراء بشـأن النص النهائي معربةً عن تأييدها للأحكام الواردة في مشـروع العهد التي تشدد على مبادئ المساواة والمشاركة والتضامن في تناول جهود التنمية.

40- وبيّنت أذربيجان ما بذلته من جهود في عملية صـياغة مشـروع العهد الدولي الخاص بالحق في التنمية بصـفتها رئيسـة حركة بلدان عدم الانحياز للفترة ما بين عامي 2019 و2023. وقالت إن العهد سوف ييسّر تفعيل الحق في التنمية بتقنين إعماله باعتباره شاغلاً مشتركاً للبشرية، وذلك عن طريق تحديد الالتزامات الفردية والجماعية للدول في إزالة العقبات التي تعيق التنمية وعن طريق التعاون وتعزيز التنمية المنصفة والمستدامة لفائدة الجميع.

41- وشـددت الهند على أهمية اعتماد نهج شـامل إزاء الحق في التنمية وأعربت عن دعمها للتفاوض والإبرام المبكر لاتفاقية دولية بشأن الحق في التنمية في عملية تخاوُضٍ قائمة على التعاون في نيويورك.

42- وأعرب مركز الجنوب عن دعمه للجهود التي تبذلها دوله الأعضـاء في إعمال الحق في التنمية. ودعا مركز الجنوب، وهو يلاحظ الصـلة بين الحق في التنمية والتنمية المسـتدامة، إلى بذل جهود متجددة لتعزيز فهم أفضـل للحق في التنمية وللتوعية بالعقبات التي تعترض تنفيذه من أجل ضـمان تفعيله على المستويات الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف.

43- وقالت رابطة جماعة البابا جيوفاني الثالث والعشـرين، التي تدخلت أيضـاً نيابة عن المنظمات غير الحكومية ذات التوجه الكاثوليكي في الفريق العامل المعني بالحق في التنمية التابع لمنتدى جنيف، إنها بعثت برسالة مشتركة إلى السفراء في نيويورك باسم أكثر من 20 منظمة غير حكومية وقّعت عليها، توصـي فيها باعتماد مشـروع العهد الدولي الخاص بالحق في التنمية. ولاحظت أن من شـأن الحق في التنمية أن يكون بمثابة جسر بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك بين الحقوق الفردية والجماعية.

44- ودعا الاتحاد النسـائي الدولي للسـلام العالمي إلى اتباع نهج التعاون الإنمائي بقيادة الناس. فالمشاركة المصمَّمة خصيصاً وآليات المساءلة في مجال التعاون الإنمائي ومشاركة الناس في تنمية أنفسهم هي مفتاح نجاح مبادرات التعاون الإنمائي.

باء- جلسـة التحاور مع المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية ومع رئيسـة آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية

45- عرض المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية، في بيانه، آراءه في الأسـباب التي ينبغي لأجلها أن تأخذ الدول الحق في التنمية على محمل الجد، كما عرض بإيجاز التقارير المقبلة والجهود الأخرى المبذولة لأجل تعميم الحق في التنمية. وأوضـح أن الدول تتجاهل في الغالب العلاقة بين التنمية وبين ركائز ميثاق الأمم المتحدة الأخرى. ودعا الدول إلى تجاوز المواقف السياسية القصيرة النظر، وإلى الاعتراف بالطبيعة الكلية للحق في التنمية، وإلى الانخراط في التعاون الدولي الذي لا غنى عنه في ضمان توفير المزيد من الموارد لحماية حقوق الإنسان، مما يساعد على تحقيق السلام والأمن الدائمين. ودعا كذلك إلى جعل حقوق الإنسـان والحق في التنمية محورَ الوثيقة المعنونة "ميثاقٌ من أجل المسـتقبل" ومحور أدواتِ السياسة العامة المستقبلية. وأخيراً، أشار المقرر الخاص إلى تقريره المقبل بعنوان "العدالة

المناخية – الخسائر والأضرار" وإلى الجهود الجاري بذلها لأجل تعميم الحق في التنمية، ومن ضمنها إنشاء حلقة أكاديمية وإنتاج منشورات يسهل الاطلاع عليها وموجزات سياساتية موجهة إلى الدول ووضع خريطة عالمية لمبادرات الحق في التنمية في جميع الدول.

46- وعرضت رئيسة آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية بإيجاز، في بيانها، الدراسات المواضيعية الجديدة التي أنجزتها آلية الخبراء أثناء ولايتها الثانية وتناولت فيها المشاركة النشطة والحرة والهادفة، مع التشديد على صنع القرار والتعاون الإنمائي الدولي وأبعاد الحق في التنمية الفردية والجماعية. وعرضت آخر مستجدات المناقشات التي جرت أثناء الدورة التاسعة من دورات آلية الخبراء، التي عقدت في أيار/مايو 2024، في نيويورك، حيث أطلعت الحضور على أهم النتائج التي توصلت إليها، ومن بينها الأهمية الحيوية للاتفاقات العالمية في حشد الالتزام الجماعي بالعمل، وقالت إن بناء قدرات صانعي القرار أمر أساسي بالنسبة للمشاركة المنصفة التي لا يُقصى منها أحد. وأوضحت الرئيسة بإيجاز كذلك كيف أنه لا بد من التعاون الدولي لسد الفجوة الرقمية، وشددت على أهمية إعادة التأكيد على المبادئ المعيارية للحق في التنمية في أي تعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب أو بين بلدان الجنوب فيما بينها أو في التعاون الثلاثي، وعلى الحاجة الملحة إلى احترام حقوق الأجيال القادمة في السعي إلى التنمية.

47- وأدلى ببيانات ممثلو الدول التالية: أوغندا (باسم حركة بلدان عدم الانحياز) وإيران (جمهورية – الإسلامية) وتونس وجامايكا وجنوب أفريقيا ودولة فلسطين وسيراليون والصين وغامبيا (باسم المجموعة الأفريقية) وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية) وكولومبيا وملاوي والهند. وأدلى ببيان كذلك ممثل رابطة جماعة البابا جيوفاني الثالث والعشرين، الذي تدخل أيضاً باسم المنظمات غير الحكومية ذات التوجه الكاثوليكي في الفريق العامل المعني بالحق في التنمية التابع لمنتدى جنيف.

48- وأعرب العديد من المتكلمين عن تأييدهم لولاية كل من المقرر الخاص وآلية الخبراء، فهما يقدمان مساهمة مكمِّلة في التنفيذ الفعال لعمل الفريق العامل. وأعربت جامايكا عن اهتمامها بالتقارير التي ستقدمها آلية الخبراء المعنية بالتمويل المناخي والعدالة المناخية. وطلبت الصين إلى آلية الخبراء أن تدرج في دراساتها المواضيعية الأمثلة على الممارسات الجيدة التي قدمها جميع الدول. وطلبت جمهورية إيران الإسلامية إلى الفريق العامل والمقرر الخاص وآلية الخبراء الاشتراك في إجراء دراسة معمَّقة تتناول إصلاح الهيكل المالي الدولي وتقديمها إلى دورة الفريق العامل السادسة والعشرين.

49- ودعا المندوبون إلى زيادة التمويل وتخصيص الموارد لكي تؤدي الآليات الثلاث المخصصة للحق في التنمية دورها بشكل فعال. وفيما يتعلق بالاختلالات الضريبية الآخذة في الاتساع والاختلالات الضريبية التي تُخرج الموارد من البلدان النامية، اقتُرح أن يركز المقرر الخاص وآلية الخبراء على "العدالة الضريبية". وبالإضافة إلى ذلك، من المواضيع الأخرى ذات الصلة بعمل الفريق العامل والمقرر الخاص وآلية الخبراء إصلاح الهيكل المالي الدولي، وهو ضرورة يمليها النهوض بإعمال الحق في التنمية وحقوق الأجيال القادمة ومكافحة التمييز ومكافحة الفساد وتغير المناخ.

50- واقترحت رابطة جماعة البابا جيوفاني الثالث والعشرين أن يسلط المقرر الخاص وآلية الخبراء الضوء على الممارسات الإنمائية التي تنفذ الحق في التنمية من منظور "صاعد"، وهو ما من شأنه أن يعزز الترابطات بين السياسات العالمية والممارسات على أرض الواقع فيجعل من الإطار النظري للحق في التنمية أداة فعالة لتحسين حياة الشعوب والمجتمعات المحلية.

51- وحدد المقرر الخاص، في معرض رده على الأسئلة، ثلاثةَ تحديات رئيسية تعترض إعمال الحق في التنمية، وهي: الفجوة المعرفية الكبيرة على أرض الواقع؛ ونقص الموارد المالية المقترِن بارتفاع الديون؛ وقلة المساعدة التقنية التي تقدَّم إلى البلدان النامية. كما سلط المقرر الخاص الضوء على أهمية الحق في

التنمية في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء، وشدد على ضرورة التخلص من المفاهيم الخاطئة المحيطة بهذا الحق من حقوق الإنسان بالتغلب على الصعوبات المعيارية والسياسية والعملية. وأكدت رئيسة آلية الخبراء ضرورة وضع الحق في التنمية في صميم اهتمامات وعمليات وكالات الأمم المتحدة جميعها. وقد شرعت آلية الخبراء في إصدار نشرة إخبارية فصلية لزيادة نشر عملها والتوعية بالحق في التنمية. وسلطت الرئيسة الضوء على أهمية الوثيقة المعنونة "ميثاق من أجل المستقبل" باعتبارها فرصة لمواصلة المناقشات حول إصلاح الهيكل المالي الدولي وضمان العدالة الضريبية للأجيال القادمة.

جيم- الترابط ما بين الحق في التنمية وبين العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

52- قدم البروفيسور سوريا سوبيدي من جامعة ليدز لمحة عامة عن الترابط ما بين الحق في التنمية وبين العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مبيّناً كيف أن إعلان الحق في التنمية كان تطوراً طبيعياً في عملية النهوض بحقوق الإنسان منذ اعتماد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وسلط الضوء على الإحالات النصية المتقاطعة بين الوثائق، التي تربط بين مفاهيم مثل حق الشعوب في تقرير المصير والسيادة الكاملة على الثروات والموارد الطبيعية. فقد أقام إعلان الحق في التنمية صلةً ما بين الحق في تقرير المصير وبين السيادة الاقتصادية، وليس السيادة السياسية فقط. وبالإضافة إلى ذلك، بشّر الإعلان بنهج جديد في التنمية قائم على الحقوق، حيث نص على أن معايير حقوق الإنسان ستنظِّم عملية التنمية. ولاحظ أن كل بلد يتطور بطرق مختلفة وأنه لا تزال هناك تحديات أمام ترجمة أحكام الإعلان إلى التزامات ملموسة وإجراءات محددة.

53- وركز البروفيسور أوليفييه دي شاتر من جامعة لوفان على الحق في المشاركة في الشؤون العامة المنصوص عليه في المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وهو حق لا غنى عنه بالنسبة للتنمية البشرية. وبيّن أربعة أسباب رئيسية تكمن وراء أهمية المشاركة وهي: (أ) كسر الحلقة المفرغة بين الهيمنة الاقتصادية والنفوذ السياسي؛ (ب) المشاركة ضرورية لضمان الاستثمارات الاجتماعية؛ (ج) إطلاع صانعي السياسات على العقبات الحقيقية التي يجدها الناس في حالة فقر؛ (د) ضرورة ضمان حق العمال في المشاركة في مفاوضات العمل والانتفاع بالنمو. ويوجه العهد، بوجه عام، والحق في المشاركة، بوجه خاص، عملية التنمية لضمان ألا يُقصى أحد من النمو، فيبتعدان بذلك عن زيادة الناتج المحلي الإجمالي ويعطيان الأولوية بدلاً منه للرفاه وإعمال حقوق الإنسان.

54- وركّز ميهير كانادي، عضو آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية، على تعاضد الحق في التنمية والحقوق المدنية والسياسية. فقد تفيد الحقوق المدنية والسياسية في تعزيز الحق في التنمية من خلال زيادة مشاركة ذوي الحقوق وزيادة المنافع التي تعود بها عليهم، بينما قد ينشأ عن إنكارها عقبات كبيرة أمام إعمال الحق في التنمية. وتساعد المادة 1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في تكريس مفهوم الحقوق الجماعية وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وهو ما يعني ضمناً الحق الجماعي لجميع الشعوب في التنمية.

55- وذكّر فيسنتي يو، أحد كبار المستشارين القانونيين في شبكة العالم الثالث، بمكونات مهمة للحق في التنمية، منها نهجُه المتمحور حول الإنسان والناس، الذي يجعل من الناس المشاركين الأساسيين في التنمية والمنتفعين الأساسيين بها. فالعلاقة المتبادلة بين الحقوق المدنية والسياسية والحق في التنمية علاقة معقدة ومتعددة الأوجه. حيث يساعد تعزيز حريات التعبير والتجمع والمشاركة بعضها البعض، على سبيل المثال، في تهيئة بيئة اجتماعية مواتية للتنمية بتمكين الحوار الاجتماعي والسياسي حول أولويات التنمية الوطنية. ويبيّن الحق في التنمية الاختلالات وأوجه عدم المساواة في النظام الدولي القائم. وتساهم مجموعتا

الحقوق كلتاهما في تمكين الأفراد والمجتمعات وصـــناع القرار وفي تعزيز اتّباع النهج القائم على الحقوق توخياً للتقدم الاجتماعي وصون الكرامة.

56- وأدلى ببيانات ممثلو الدول التالية: أوغندا (باسم حركة بلدان عدم الانحياز) وإيران (جمهورية - الإسلامية) والجزائر وزمبابوي وغامبيا (باسم المجموعة الأفريقية) وليسوتو. وأدلى ببيانين أيضاً ممثلا المنظمتين غير الحكوميتين التاليتين: رابطة جماعة البابا جيوفاني الثالث والعشـــرون ومنظمة النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

57- وأكد العديد من المتكلمين عدم قابلية أي من حقوق الإنسان للتجزئة وترابطَها وتشابكها وشددوا على الصـلات المتبادلة بين هاتين المجموعتين من الحقوق. وبيّن بعض الدول استحالة إخراج المسائل ذات الصـلة بالفقر والتخلف والتهميش والاحتلال الأجنبي وأثر الإرهاب من أي مناقشـات مُجدية تتناول إعمال الحقوق المدنية والسياسية. وأكد عدد من الدول على أهمية إعطاء الحق في التنمية الأولوية نفسها التي تُعطى للحقوق المدنية والسياسية. وأشارت الدول تكراراً أيضاً إلى الروابط القائمة ما بين الحق في التنمية وبين المشاركة الفعالة والمساءلة والشفافية ومبدأ تقرير المصير.

58- وقال العديد من المتكلمين إن الحق في التنمية يقتضي من الدول تعزيز التعاون الدولي والحوار البنّاء منعاً لازدواجية المعايير والانتقائية ولتسييس حقوق مدنية وسياسية بعينها. فالحق في التنمية يلزم الدول بضمان أن تكون التنمية تشاركية ومنصفة ومستدامة، فيتداخل بذلك مع حقوق الإنسان المكرسة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وتحمي الحقوق المدنية والسياسية التوزيع العادل للموارد وتعزز عدم التمييز وتتيح المشـــاركة المجدية في عمليات صـــنع القرار التي تهيئ بيئة يمكن للتنمية المستدامة أن تزدهر فيها.

دال- الترابط ما بين الحق في التنمية وبين العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية

59- أكدت رئيســـة آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية على أهمية الحق في التنمية في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مسلطةً الضوء على المبادئ العامة المتمثلة في عدم التمييز والإعمال التدريجي للحقوق والقدر الأقصى من الموارد المتاحة والتعاون الدولي. وقالت الرئيسة إنه، لأجل ضمان تنفيذ تلك المبادئ، يتعين على المجتمع الدولي، بالإضافة إلى اعتماد عهد دولي بشأن الحق في التنمية، أن يدرج أحكامه في التشـريعات والسـياسـات والإجراءات والبرامج الوطنية، بما في ذلك تحديد مواعيد نهائية واضحة. ويجب، فضلاً عن ذلك، إنشاء آليات رقابة فعالة مع تفعيل المساءلة في حالة عدم الامتثال. وشددت الرئيسة على بُعد المشاركة ضمن الحق في التنمية، حيث يجب على ذوي الحقوق المشاركة والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانتفاع بها كلٌّ تبعاً لأولوياته الوطنية.

60- ولاحظ المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية أن الأســس المعيارية لجميع حقوق الإنســان تكمن في الاعتراف بالكرامة الإنسـانية وفي صـونها دونما تمييز. وقال إنه يعتبر الحق في التنمية أحد حقوق الإنسان الثلاثة الأشقاء، إلى جانب الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وشرح المقرر الخاص ما للحق في التنمية من قيمة فريدة بالنسبة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وترابطَه معها. فإتاحة حيز مدني والحصـول على المعلومات وتوخي الشـفافية في عمليات صنع القرار أمور حيوية بالنسبة لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، تعزّز المشاركة وتحمي من الشواغل المشتركة بين الأجيال، بما يتماشى مع المبدأ 3 من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية: الحق في التنمية، يجب الوفاء به من أجل تلبية الاحتياجات التنموية والبيئية للأجيال الحالية

والمقبلة تلبيةً منصفة. ويُبرز الحق في التنمية صفة الفاعل لدى الناس بالتأكيد على أن البشر ليسوا مجرد منتفِعين بالحقوق مفعولاً بهم ويرسّخ مبدأ المساواة بين الأجيال. وفضلاً عن ذلك، تذكّر المادة 7 من إعلان الحق في التنمية جميع الدول بأن تبذل قصارى جهدها لتحقيق نزع السلاح كي تكفل تخصيص الموارد اللازمة للتنمية الشاملة. وفي الأخير، دعا المقرر الخاص إلى نموذج التنمية التشاركية المتمحورة حول الكوكب، الذي يعتمد نهج النظام الإيكولوجي في ضمان إعمال الحق في التنمية ضمن حدود الكوكب.

61- وأكد مايكل ويندفور، عضو اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على مكونين أساسيين من مكونات الحق في التنمية، وهما بُعد الحقوق الفردية التي يجب أن يفي بها نظام وطني تمكيني، وإنشاء نظام دولي منهجي لإعمال الحق في التنمية. وسلط الضوء على الآثار السلبية التي تخلفها على المزارعين في البلدان النامية الإعاناتُ الزراعية التي استحدثتها البلدان المتقدمة. وشدد أيضاً على الحاجة إلى تعزيز المناقشات والإجراءات المتعلقة بالمعونة الإنمائية وعلى ضرورة الحرص على ألا تؤدي لوائح التمويل المناخي إلى انتهاكاتٍ لحقوق الإنسان. ولا غنى عن الحق في التنمية في تبيُّن كيفية بناء نظام اقتصادي دولي قادر على تخطي التحديات العالمية الحالية بإدراج أحكام مفصلة تتناول ما للحق في التنمية من بعد دولي. وأعاد السيد ويندفور تأكيد الحاجة إلى توثيق الصلة ما بين حدود الكوكب وبين حقوق الإنسان، وكذلك إلى بدء مناقشات بشأن حماية الشعوب الأصلية والمدافعين عن حقوق الإنسان.

62- وشدد البروفسور شيغن وانغ من جامعة هواتشونغ على ضرورة تشديد حماية الحق في التنمية، بالاستفادة من هيئات معاهدات حقوق الإنسان القائمة. وينبغي أن يوضَّح أكثر مفهومُ الاحتواء المتبادل ما بين الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فيتحول بذلك من رابطة غامضة وفضفاضة إلى رابطة واقعية وتفاعلية. وينبغي إدماج منظور الحق في التنمية في إجراءات التنفيذ الخاصة باللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع التركيز على المحتويات الموضوعية والإجرائية. وينبغي توطيد وظائف اللجنة مع التركيز على المناصرة. وبما أن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا يعترف صراحة بالحق في التنمية باعتباره حقاً من حقوق الإنسان، بات من الضروري اعتماد تدابير إجرائية توضح نطاقه. وباستطاعة الدول الأطراف أن تقدم تعديلات تحدد مسارات وأساليب بعينها لتنفيذ الحق في التنمية من خلال مشروع العهد الدولي الخاص بالحق في التنمية.

63- وأدلى ببيانات ممثلو الدول التالية: أوغندا (باسم حركة بلدان عدم الانحياز) وإيران (جمهورية – الإسلامية) والجزائر والصين وغامبيا (باسم المجموعة الأفريقية) وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية) وملاوي والهند. وأدلى ببيان أيضاً ممثلا المنظمتين التاليتين من منظمات المجتمع المدني: رابطة جماعة البابا جيوفاني الثالث والعشرون ومركز أوروبا – العالم الثالث.

64- وأكدت دول كثيرة على أن جميع حقوق الإنسان مترابطة، وشددت على تعاضد وتكامل الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الحد من أوجه عدم المساواة والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية. واعتبرت الدول أيضاً أنه لا غنى عن الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تحقيق احترام الحق في تقرير المصير، وشددت على ضرورة تخطي التحديات العالمية التي تمس بإعمال الحق في التنمية بواسطة التعاون الدولي. ودعت عدة دول إلى إدماج مبادئ الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في السياسات والاستراتيجيات الوطنية. وشددت الدول على ضرورة إيلاء نفس القدر من الاهتمام للحقوق المدنية والسياسية وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وللمسائل ذات الصلة بالفقر والتخلف والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي. وفي السياق الأفريقي، يشكل الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عمادَ الجهود المبذولة لأجل

تعزيز التنمية المستدامة. وسلط المتكلمون الضوء على الحاجة إلى نهج يركز على الناس، ويضمن الحصول على الحق في الصحة وفي التعليم وفي الثقافة وفي العمل، مشددين على أنه لن يتسنى التمتع بالحق في التنمية تمتعاً تاماً إلا إذا استطاعت البلدان الانتفاع بمواردها الطبيعية. وسلط مندوبون الضوء على الصعوبات التي تجدها البلدان النامية في ضمان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياق تزايد الديون واختلال الهيكل الأساسي المالي الدولي والحصول المحدود على التكنولوجيا وعلى الموارد اللازمة لجمع البيانات المصنفة لكي يُسترشد بها في التخطيط وفي رصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

65- ورداً على النقاط التي أثيرت خلال جلسة التحاور، أبرزت رئيسة آلية الخبراء أهمية التعاون والمساعدة الدوليين بالنسبة لزيادة قدرة البلدان النامية على كفالة الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلاوة على ذلك، لا يمكن أن يحل التمويل المناخي محل التعاون الدولي؛ بل يجب أن يكون مكملاً للمعونة الإنمائية وإضافة لها. وشدد المقرر الخاص على ضرورة إجراء مناقشات لا يُقصى منها أحد لأن حقوق الإنسان مترابطة وتجب مراعاة الروابط بمعنى كلّي. ولا ينبغي أن يُنظر إلى الحق في التنمية على أنه مقصور على المستوى المحلي، بل ينبغي بالأحرى أن يكون الموضوع المشترك بين المبادرات التي تأخذ بزمامها وزاراتٌ وطنية شتى. ولا ينبغي الفصل بين المناقشات حول تغير المناخ والهجرة والتنمية المستدامة والابتكار التكنولوجي وبين الحق في التنمية. وبيّن المقرر الخاص أن الحق في التنمية ليس الحق الوحيد الذي يتضمن حقاً جماعياً، ملاحظاً أن بعض الحقوق المدنية والسياسية تتضمن هي الأخرى بعداً جماعياً.

هاء- مساهمة الحق في التنمية في مكافحة التمييز، بما فيه التمييز العنصري

66- أوضحت باربرا رينولدز، رئيسة فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي، أن الوعد بالعالمية الوارد في إعلان الحق في التنمية لم يتحقق بسبب استمرار نفس الهياكل والنُظم والسياسات والممارسات عقب الاستعمار، حتى بعد إنهاء الاستعمار. فعرضت بإيجاز ليس دور الدول فحسب وإنما عرضت أيضاً دور الأنظمة الاستبدادية الدينية في مأسسة العنصرية الهيكلية والنُظمية. وينبغي توخي تحقيق التنمية ومكافحة العنصرية والتمييز العنصري في آن واحد نظراً لترابطهما. فقد تساعد التنمية في تقويض العنصرية والتمييز، ولكن التنمية وحدها، من دون التصدي للعنصرية والتمييز، لن تؤدي إلى اختفاء أشكال السلوك تلك، لا سيما في القطاع الاقتصادي أو في التعليم. وتعزيز التنمية هو في الوقت نفسه مسار ونتيجة للحد من التمييز والحد من العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وغير ذلك من تجليات العنصرية، كالعنصرية المعادية للسود وكره الأفريقيين.

67- وأوضح بوني إيبهاوه، عضو آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية، أنه لوحظ في الدراسة المواضيعية حول "العنصرية والتمييز العنصري والحق في التنمية"، التي اعتمدتها آلية الخبراء في عام 2022، أن العنصرية والتمييز العنصري من قضايا حقوق الإنسان القديمة العهد، لكنهما لا يزالان عقبة كأداء تعوق تنمية العديد من الشعوب. ودعا إعلان الحق في التنمية الدول إلى اتخاذ خطوات حازمة لأجل استئصال الانتهاكات التي تتعرض لها الشعوب المتضررة من العنصرية والتمييز العنصري، لكن العنصرية لا تزال تمزق التماسك الاجتماعي للمجتمعات ولا يزال التمييز المنهجي يقصي جماعات من الحصول المنصف على الخدمات الاجتماعية والفرص الاقتصادية وعلى العدالة والسلامة والأمن. وتفاقم آثار العنصرية الفقرَ وأوجه عدم المساواة. وتوفر خطة الحق في التنمية إطاراً للمناصرة لأجل التغلب على التحديات التي يفرضها كل من العنصرية والتمييز العنصري.

68- وأكد السيد ميشيل بالسيرزاك، رئيس لجنة القضاء على التمييز العنصري، على أن حظر التمييز العنصري من الركائز الأساسية للحق في التنمية وأنه لا غنى عنه لتعزيز مجتمع عادل ومنصف. ولذلك السبب، تتطلب إزالة الأسباب الجذرية وراء عدم المساواة والظلم تفكيك الهياكل والسياسات التمييزية ومناهضة أوجه التحامل والعمل بنشاط على تشجيع التنوع وعدم الإقصاء. وتقتضي الفقرة 2 من المادة 2 من الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري مراجعة التدابير التي اعتمدتها الدول لأجل ضمان التنمية والحماية الكافية لجماعات عرقية بعينها. ونوعية نص مشروع العهد الدولي الخاص بالحق في التنمية مثيرة للإعجاب فهو يتضمن التزامات واضحة من جانب الدول باتخاذ تدابير خاصة وعلاجية تستهدف التمييز والتهميش وضعف الحال.

69- وأدلى ببيانات ممثلو الدول التالية: أوغندا (باسم مجموعة عدم الانحياز) وباكستان والبرازيل وجامايكا وجنوب أفريقيا والسودان والصين وغامبيا (باسم المجموعة الأفريقية) وليسوتو وملاوي. كما أدلى ببيان ممثل المنظمة غير الحكومية، رابطة جماعة البابا جيوفاني الثالث والعشرين.

70- ورحب العديد من الدول بالحوار الجامع الذي يربط بين الحق في التنمية وبين آليات أخرى، ولا سيما تلك التي تعمل على مكافحة التمييز. وسلطت الدول الضوء على تداخل الأهداف المشتركة بين الإعلان وبرنامج عمل ديربان من جهة وبين الحق في التنمية من جهة أخرى، ودعت إلى تنفيذه لأجل مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ولأجل التصدي لأوجه عدم المساواة، ولا سيما منها تلك التي تمس السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وأقرت الدول بدور الحق في التنمية في معالجة أوجه عدم المساواة لأنه يقتضي المساءلة والشفافية ومشاركة الفئات المهمشة. وسلط عدد من الدول الضوء على ما يخلفه التمييز من آثار سلبية على نماء الناس ورفاههم حيث يحرمهم من تلبية الاحتياجات الأساسية. ولاحظ بعض الدول العلاقة ما بين أشكال تقييد التمتع بالحق في التنمية وبين العنصرية النُّظمية. ودعا العديد من الدول إلى استجماع إرادة سياسية قوية لاستئصال العنصرية وإلى التصدي أكثر للممارسات التمييزية ومكافحة الآثار البعيدة المدى التي تخلفها العنصرية في الأطر المؤسسية والقانونية.

71- وكرر عدد من المتكلمين التأكيد على موقفهم المناهض لجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب يعوق المساواة ويحول دون إعمال الحق في التنمية للجميع. كما دعوا إلى بذل جهود حازمة لمكافحة جميع أشكال العنصرية والتمييز، وأكدوا على الحاجة الملحة إلى إنشاء برامج توعية تثقيفية باستخدام التكنولوجيا الرقمية. وأوضح عدة متكلمين أن الحق في التنمية يقتضي ضمناً تفكيك هياكل التمييز التي تكبح التنمية المنصفة. فقد أعاقت التنميةَ أوجه عدم المساواة المنهجية التي هي قوام التمييز العنصري والاستعماري. وحثوا ذوي المصلحة جميعهم على تبني الحق في التنمية باعتباره إطاراً استراتيجياً لمكافحة التمييز العنصري وعلى تعزيز التنمية التي لا يُقصى منها أحد فتعود بالنفع على جميع الناس في كل مكان.

واو- برنامج عمل الدورة السادسة والعشرين من دورات الفريق العامل

72- ذكّر الرئيس – المقرر بولاية الفريق العامل المتمثلة في رصد واستعراض ما يتحقق من تقدم في إنفاذ الحق في التنمية وتقديم توصيات بشأنه ورصد العقبات التي تعترض تنفيذه إلى جانب تقديم تقارير منتظمة عما يُحرَز من تقدم. وبعد أن حقق الفريق العامل الإنجاز المتمثل في تقديم مشروع الاتفاقية الدولية بشأن الحق في التنمية إلى الجمعية العامة، دعا الرئيس – المقرر الفريق العامل إلى بحث سبل مواصلة الاضطلاع بولايته. وفي خضم التحديات الدولية المتعاظمة، كالفشل في استئصال التمييز والهيكل المالي غير المنصف واستخدام التكنولوجيات الناشئة الجديدة أو إساءة استخدامها، دعا الدول إلى

الالتزام بالإرادة السياسية لدعم الحق في التنمية. وكانت آراء شتى أُعرِب عنها في اجتماعات الفريق العامل من جملة المقترحات المطروحة للمناقشة في برنامج العمل اللاحق، وإلى جانب طرائق التخاوض مع الهيئات الدولية والشركاء العالميين والجهات الفاعلة الإقليمية وغيرهم من ذوي المصلحة. واختتم الرئيس – المقرر كلمته بأن طلب إلى الدول توفير الموارد الكافية للعمل المتعلق بالحق في التنمية والإذن للفريق العامل بعقد اجتماعات بالحضور الشخصي والافتراضي، مع توفير البث الشبكي تيسيراً لأوسع مشاركة ممكنة في المستقبل.

73- وأيدت باكستان توصيات الرئيس – المقرر واقترحت أيضاً، كبند يتدارسه الفريق العامل في المستقبل، مناقشة كيفية تفاعل التنمية مع الحدود الرقمية وكيفية تسخير قدرة التكنولوجيات الجديدة على إحداث تحوُّل لأجل تمكين الجهات الفاعلة وسد الفجوات.

74- وأيدت جمهورية إيران الإسلامية توصيات الرئيس – المقرر، ودعت الدول إلى الخروج من المأزق السياسي فيما يتعلق باعتماد مشروع العهد الدولي الخاص بالحق في التنمية بالدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2026. واقترحت جمهورية إيران الإسلامية بنوداً لإدراجها في جدول الأعمال بشأن الجوانب المعيارية المتعلقة بإعمال الحق في التنمية، مع التركيز على إزالة العقبات التي تحول دون إعماله وعلى تنفيذ المادة 7 من إعلان الحق في التنمية بشأن ضمان استخدام الموارد المفرَج عنها بفضل نزع السلاح لأغراض التنمية الشاملة.

75- وأيدت أوغندا توصيات الرئيس – المقرر، مشيرة إلى أهمية عمل الفريق العامل. واقترحت أوغندا عقد دورات مواضيعية في المستقبل بغية تدارس الجوانب المعيارية لمشروع العهد الدولي الخاص بالحق في التنمية، ومن جملتها انطباقه على التكنولوجيا الجديدة ومواصلة التخاوض مع الولايات المواضيعية الأخرى، مقترحةً بلورة توصيات واستنتاجات عملية. وحثت أوغندا المفوض السامي على إظهار الدعم للحق في التنمية، واقترحت أن يستكشف الفريق العامل إمكانية عقد دورات إقليمية في مناطق جغرافية مختلفة، استناداً إلى الأولويات الإنمائية المتنوعة لكل منطقة.

76- وشكرت المملكة المتحدة الرئيس – المقرر على اقتراحه عقد جلسة تحاور بين الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية وخبراء معنيين آخرين بهدف مناقشة الآراء المتباينة التي أُعرب عنها داخل الفريق العامل. واتفقت المملكة المتحدة مع الرأي القائل إن هناك مجالاً لاستعراض برنامج العمل واقترحت مناقشة الطول المناسب للمدة التي ستستغرقها دورات الفريق العامل في المستقبل.

77- ولاحظت رابطة جماعة البابا جيوفاني الثالث والعشرين أن بإمكان الفريق العامل في دورته السادسة والعشرين أن يناقش التقارير المقبلة التي ستقدمها آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية والمقرر الخاص المعني بالحق في التنمية، فهي ستساعد في توضيح العناصر المفاهيمية في الحق وستلقي الضوء على المسائل المختلَف عليها. واتفقت المنظمة على أهمية مواصلة الحوار مع المكلفين بولايات أثناء الدورات المقبلة واقترحت إضافة بند في جدول الأعمال بشأن التفاعل بين الحق في التنمية والسلام.

78- وأوصى مركز أوروبا – العالم الثالث بأن يمحص الفريق العامل المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية بشأن الحق في التنمية وبأن يبحث توجيه دعوة إلى الدول كي تقدم اقتراحات سياساتية بشأن التنفيذ. واقترح مركز أوروبا – العالم الثالث أيضاً إدراج بند في جدول الأعمال لبحث الهيكل المالي الدولي واقتراحات لإدخال تغييرات عليه.

79- وعرض المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية بإيجاز عدداً من التوصيات والنهج المبدعة، من بينها بناء توافق في الآراء بين الدول بعقد مناقشات حول منافع الحق في التنمية وإقامة روابط مع القضايا الشديدة الترابط كالتنمية المستدامة وتغير المناخ والهجرة والتكنولوجيات الجديدة. وأيد اقتراحات

تنظيم اجتماعات إقليمية لبحث الحق في التنمية على هامش فعاليات أخرى توخياً لبلورة مناقشات مواضيعية متصلة ببعضها البعض. وعند النظر في بنود جدول أعمال الدورة المقبلة، واستناداً إلى ولاية الرصد المنوطة بالفريق العامل، اقترح دعوة الدول إلى تقديم خطط وطنية بشأن تنفيذ الحق في التنمية باتباع طرائق كالاستعراضات الوطنية الطوعية.

80- وأبرزت رئيسة آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية الحاجة إلى زيادة فعالية بنية الفريق العامل. فأيدت تعليقات المقرر الخاص ودعت إلى تجديد التخاوض لأجل تعزيز الروابط الثنائية والمساهمات في عمل الكيانات الأخرى ذات الصلة بالتنمية، كاللجان الاقتصادية الإقليمية. كما أشارت إلى ضرورة العمل على زيادة قدرة الهيئات الأخرى على فهم مشروع العهد الدولي الخاص بالحق في التنمية. واقترحت إدراج بند في جدول أعمال الدورة المقبلة لمتابعة نتائج مؤتمر قمة المستقبل القادم، وشجعت على مناقشة المواضيع المتقاطعة التي تعرض وجهات نظر مختلفة في الحق في التنمية، بما في ذلك قضايا ما بعد النزاع والقضايا البيئية.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

81- اعتمد الفريق العامل في الجلسة الأخيرة من دورته الخامسة والعشرين، المعقودة في 17 أيار/مايو 2024، هذه الاستنتاجات والتوصيات بتوافق الآراء، وفقاً لولايته التي حددتها لجنة حقوق الإنسان في قرارها 72/1998.

82- واعتمد الفريق العامل هذا التقرير بتوافق الآراء أيضاً بشرط الاستشارة. وأدلى ببيانات ختامية كل من أوغندا (باسم حركة بلدان عدم الانحياز) وإيران (جمهورية - الإسلامية) وباكستان.

83- وأعرب الرئيس - المقرر، في ملاحظاته الختامية، عن امتنانه لأعضاء فريق النقاش على إثراء المناقشات بما لديهم من خبرات. وأكد أنه لا يزال على التزامه بتسيير أعمال الفريق العامل على نحو لا يُقصي أحداً ويقوم على المشاركة وتوافق الآراء.

84- ورأت أوغندا، نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، أن من شأن العهد الدولي الخاص بالحق في التنمية أن يجعل التنمية حقيقة واقعة بالنسبة للجميع، بما يضمن تفعيل الحق في التنمية باعتباره من أولويات تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وجعل الحق في التنمية على قدم المساواة مع جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية الأخرى. وحثت جميع الدول الأعضاء على إيلاء اهتمام خاص للحق في التنمية عندما تضع سياساتها الوطنية ودعت الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة إلى تعميم مراعاة الحق في التنمية في سياساتها وأنشطتها التنفيذية، وكذلك في سياسات واستراتيجيات النظام المالي الدولي والنظام التجاري الدولي المتعدد الأطراف.

85- ودعت باكستان إلى إعمال الحق في التنمية وجميع حقوق الإنسان مبكراً وبشكل كامل وأعربت عن تطلعها إلى استئناف المناقشات في اجتماعات الفريق العامل. وشددت على استمرار التزامها بولاية الفريق العامل.

86- وأعربت جمهورية إيران الإسلامية عن امتنانها للمقرر الخاص المعني بالحق في التنمية ولجميع أعضاء فريق النقاش على ما طرحوه من أفكار قيّمة. ودعت أيضاً إلى التعاون الدولي بغية تهيئة بيئة مواتية لإعمال الحق في التنمية ولإزالة العقبات التي تحول دون إعمال الحق في التنمية، مثل التدابير القسرية الانفرادية. وأعربت جمهورية إيران الإسلامية عن اعتقادها أن مشروع العهد الدولي الخاص بالحق

في التنمية كفيل بأن يدشـــن مرحلة جديدة في هذا الصـــدد، وعن أملها أن تراه يتحول إلى حقيقة في المستقبل القريب.

ألف- الاستنتاجات

87- **أعرب الفريق العامل عن تقديره لكل من ساهم في أعمال دورته الخامسة والعشرين.**

88- **وأحاط الفريق العامل علماً مع التقدير بالملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها المفوض السامي، ورحب فيها بجهود الفريق العامل الملحوظة وبيّن أن من شـــأن الحق في التنمية أن يســـهم في إيجاد حلول بعيدة المدى وفعالة لعالمنا المأزوم.**

89- **ورحب الفريق العامل بإعادة انتخاب الرئيس – المقرر وأثنى عليه لقيادته القديرة في توجيه المداولات أثناء الدورة الخامسة والعشرين والدورات السابقة، وأعرب عن امتنانه للأمانة على ما قدمته من دعم مستمر للفريق العامل.**

90- **وأعرب الفريق العامل عن امتنانه على عقد جلسـة التحاور مع المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية ومع رئيسة آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية.**

91- **وأعرب الفريق العامل أيضـــاً عن تقديره للعروض التي قدمها الخبراء أعضـــاء فريق النقاش ولجلســة التحاور التي أعقبت ذلك بشـأن الترابط ما بين الحق في التنمية من جهة وبين العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى، وبشأن مساهمة الحق في التنمية في مكافحة التمييز، بما فيه التمييز العنصري.**

92- **ورحب الفريق العامل بتظافر جهود الدول لأجل تقليل الصعوبات التي تعترض إعمال الحق في التنمية. وأحاط الفريق العامل علماً بآراء غالبية الدول، معرباً عن قلقه إزاء تفاقم أوجه عدم المســـاواة داخل البلدان وفيما بينها، مما يؤثر ســلباً على تفعيل الحق في التنمية والتمتع به. وتم التأكيد على أن التعاون الدولي ضروري لتحقيق أهداف الحق في التنمية ولضمان التوزيع العادل لمنافع التنمية. وشدد أحد الوفود، باســم مجموعة من الدول، على أن تنفيذ الدول الفعال للالتزامات الدولية القائمة في ميدان حقوق الإنســان أمر أســاســي بالنســبة لتهيئة الشــروط المســبقة اللازمة لإعمال الحق في التنمية. وأيد العديد من المتكلمين مشروع العهد الدولي الخاص بالحق في التنمية ودعوا إلى التبكير باعتماده، بينما كررت إحدى الدول الإعراب عن رأيها أنها لا تؤيد مشروع العهد بصيغته الحالية ولا توافق على أن تحكم تنفيذ الحق في التنمية معاهدةٌ جديدة لحقوق الإنســان. وذكّر الفريق العامل بمبدأ عالمية جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، وبعدم قابليتها للتجزئة وبترابطها وتشابكها وتعاضدها.**

93- **وشـــجع الفريق العامل الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الوكالات المتخصـــصـــة والصـــناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، كل في إطار ولايته، وغيرها من المنظمات الدولية المعنية وذوي المصـــلحة، بمن فيهم منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، على إيلاء الاعتبار الواجب للحق في التنمية في تنفيذ خطة عام 2030، وعلى المســـاهمة في عمل الفريق العامل والتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومع آلية الخبراء والمقرر الخاص في تنفيذ ولاياتهم فيما يتعلق بإعمال الحق في التنمية.**

94- **ولاحظ الفريق العامل أن العديد من الدول اعترفت بما تجده البلدان، ولا ســـيما منها البلدان النامية بما فيها الدول الجزرية الصـغيرة النامية، من تحديات وعقبات في إعمال الحق في التنمية، من**

جملتها التدابير القسرية الانفرادية وأزمات الدين والتدفقات المالية غير المشروعة وعدم إعادة الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع إلى موطنها الأصلي.

باء - التوصيات

95- قدم الفريق العامل التوصيات التالية:

(أ) أن يتخذ المفوض السامي لحقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان التدابير اللازمة لضمان تخصيص الموارد على نحو متوازن وواضح، وأن يوليا العناية الواجبة لإبراز الحق في التنمية ولإعماله وإدماجه في صميم أعمالهما بشكل فعال وذلك بتحديد مشاريع عملية مكرسة لذاك الحق وتنفيذها بشكل منهجي، وأن يواصلا موافاة مجلس حقوق الإنسان والفريق العامل بمستجدات ما يتحقق من تقدم في ذاك الشأن؛

(ب) أن يواصل الفريق العامل تنفيذ ولايته من خلال عملية تخاوُض قائمة على التعاون، وفقاً لقرار لجنة حقوق الإنسان 72/1998 ولغيره من القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة؛

(ج) أن يعقد الفريق العامل، تمشياً مع اقتراح الرئيس - المقرر، جلسة تحاور بين الدول الأعضاء ومنظمات غير حكومية وخبراء معنيين آخرين بهدف بحث الآراء المتضاربة التي أُعربَ عنها داخل الفريق العامل، وأن يواصل تخاوضه مع الهيئات الفرعية وهيئات المعاهدات في مجلس حقوق الإنسان بهدف تعميم مراعاة الحق في التنمية في عملها، وأن يتحاور أكثر فأكثر مع المؤسسات والمنظمات المالية والإنمائية الدولية والإقليمية المعنية ومع غيرها من ذوي المصلحة، إلى جانب إقامة شراكات بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب وإقامة شراكات ثلاثية، لأجل مناقشة الإنجازات والممارسات الجيدة والعقبات والتحديات والدروس المستفادة فيما يتعلق بالتعاون الإنمائي للإسهام في تفعيل الحق في التنمية؛

(د) أن ينظر الفريق العامل في إمكانية عقد اجتماعات في الفترات التي تتخلل الدورات في مناطق جغرافية مختلفة بقصد الاستفادة من تنوع وجهات النظر والتحديات الإقليمية الفريدة وعقد مناقشات مواضيعية تتناول أموراً منها تأثير التكنولوجيات الناشئة والرقمنة على الحق في التنمية، وتسخير التكنولوجيا لسد الفجوات، وتمكين النساء والفتيات والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، ومكافحة المعلومات المضللة وغير ذلك من القضايا الجديدة والناشئة؛

(هـ) أن يضمِّن المفوض السامي تقريره المقبل عن الحق في التنمية تحليلاً للتحديات والعقبات القائمة التي تحول دون إعمال هذا الحق، بما فيها التدابير القسرية الانفرادية وعدم إعادة الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع إلى مواطنها الأصلية، وأن يقدم توصيات بشأن سبل التغلب عليها، وأن يقدم اقتراحات ملموسة لدعم الفريق العامل في الوفاء بولايته؛

(و) أن يدعو الفريق العامل المقرر الخاص ورئيسة آلية الخبراء إلى مواصلة الإسهام في أعمال الفريق العامل؛

(ز) أن يواصل المفوض السامي تيسير مشاركة الخبراء في دورات الفريق العامل المقبلة، وتقديم المشورة بغية الإسهام في اضطلاع الفريق العامل بولايته؛

(ح) أن يقدم الرئيس – المقرر تقرير الفريق العامل عن دورته الخامسة والعشرين إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين وأن يقدم تقريراً عن الأنشطة الرامية إلى تعزيز إدماج الحق في التنمية في الجهود المبذولة لأجل تنفيذ خطة عام 2030؛

(ط) الدول مدعوة إلى ضمان توفير التمويل الكافي لأعمال الفريق العامل المعني بالحق في التنمية.

المرفق

قائمة المشاركين

الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان

الأرجنتين وإريتريا وألبانيا وإندونيسيا والبرازيل وبلجيكا وبنغلاديش وبوروندي والجزائر والجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا ورومانيا والسودان وشيلي والصين وغامبيا وغانا وفنلندا والكاميرون وكوبا وكوت ديفوار والكويت ولكسمبرغ وليتوانيا وماليزيا والمغرب وملاوي وملديف والهند وهندوراس واليابان

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

الاتحاد الروسي وإثيوبيا وأذربيجان وأرمينيا وأستراليا وإكوادور وأنغولا وأوغندا وإيران (جمهورية – الإسلامية) وباكستان وبربادوس والبرتغال وبنما وبوركينا فاسو وبولندا وبيرو وبيلاروس وتايلند وتشيكيا وتوغو وتونس وجامايكا والجمهورية العربية السورية وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية كوريا وجيبوتي وزامبيا وزمبابوي وسري لانكا والسنغال والسويد وسويسرا وسيراليون والعراق وغواتيمالا وغينيا وغينيا الاستوائية وفانواتو والفلبين وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية) وقبرص وكابو فيردي وكندا وكولومبيا وكينيا ولبنان وليبيا وليسوتو ومصر والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وموزامبيق وميانمار وناميبيا والنمسا والنيجر ونيجيريا وهايتي واليونان

الدول المراقبة غير الأعضاء

الكرسي الرسولي، دولة فلسطين

المنظمات الحكومية الدولية

الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي ومنظمة التعاون الإسلامي ومنتدى جزر المحيط الهادئ ومركز الجنوب

صناديق الأمم المتحدة أو برامجها أو وكالاتها

منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية

المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تحالف الدفاع عن الحرية، رابطة جماعة بابا جيوفاني الثالث والعشرون، مركز التجارة الدولية من أجل التنمية، مركز أوروبا والعالم الثالث، مؤسسة أوتُويْ، جنيف لحقوق الإنسان: التدريب الدولي، رابطة السلام والتنمية العالمية، منظمة الخيار صِفر للإملاق، الجمعية الوطنية المحدودة لكبار السن في ليبريا، جمعية السلام في كينيا، تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الاجتماع الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان، مؤسسة روزا لوكسمبورغ – التحليل الاجتماعي والتربية السياسية .e.V، منظمة التنمية الريفية، الاتحاد النسائي من أجل السلام العالمي الدولي